

Distr.: General  
24 March 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح

العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، 14-16 حزيران/يونيه 2023

البند 2 (أ) '3' من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: مناقشة مواضيعية

بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

## الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

### أولاً - مقدمة

1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 1/6 إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى كل هيئة منها.

2- وقرر المؤتمر، في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة.

3- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر أيضاً أن تشمل المواضيع التي ستناقش في اجتماعاته المقبلة وضع وتنفيذ تدابير مبتكرة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل منع الفساد، بما في ذلك الممارسات الجيدة

\* CAC/COSP/WG.4/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

060423 060423 23-05488 (A)



والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد وتدابير التصدي الوطنية المتخذة في هذا الصدد.

4- ووفقاً لتلك القرارات، وتماشياً مع خطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر التي وافق عليها المكتب الموسع للمؤتمر في اجتماعه المنعقد في 16 حزيران/يونيه 2022، ستكون المواضيع المطروحة للمناقشة في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل كما يلي:

(أ) تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته؛

(ب) الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد؛

(ج) الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون.

5- وكان الفريق العامل قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة ما واجهته من تحديات وما تحتاجه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعدّ ورقات معلومات أساسية تتضمن تلخيصاً لتلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

6- ووفقاً لما ورد أعلاه، أعدت هذه الورقة بناءً على المعلومات التي قدمتها الحكومات رداً على مذكرتين شفويتين من الأمانة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، وردت تقارير من الأطراف التالية في الاتفاقية وبلغ عددها 38 طرفاً: الاتحاد الأوروبي، أذربيجان، الأردن، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.

7- وقد أُتيحت النصوص الكاملة للتقارير المقدمة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، وأُدمجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة<sup>(1)</sup>.

8- والغرض من هذه الورقة هو تقديم ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد. ويرد في الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2023/3 ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف بشأن الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون. ويرد في الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2023/4 ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته.

(1) الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد:

<https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session14.html>

## ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف

### ألف - لمحة مواضيعية عامة

9- أحد أعراض الاتفاقية المنصوص عليها في المادة 1 هو ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع الفساد ومحاربه بصورة أكفأ وأنجع.

10- وتتطلب الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، أن تسعى الدول الأطراف إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته. وبالمثل تتطلب الفقرة 3 من المادة 61 أن تنتظر الدول الأطراف في رصد سياساتها وتدابيرها الرامية إلى مكافحة الفساد وأن تجري تقييمات لفعالية تلك السياسات والتدابير وكفاءتها.

11- وأبرز المؤتمر في قراره 6/9، أهمية تعزيز وتحسين سياسات مكافحة الفساد، بإجراء تقييم وتحليل دوريين لكفاءة التدابير الوقائية والإقرار بالممارسات الجيدة المتبعة وتشجيعها، وفي القرار نفسه أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن ترسي وتعزز ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد وأن تجري تقييماً دورياً للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته بفعالية.

12- ويمثل تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد أمراً أساسياً بالنسبة للدول لقياس التقدم المحرز، واتخاذ قرارات قائمة على النتائج بشأن اعتماد تدابير جديدة أو تصحيحية، بشأن وقف النهج غير الفعالة، وتخصيص الموارد. وفي الوقت نفسه فالعديد من الجهات المقدمّة للمساعدة التقنية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، تجري تقييمات لفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد أو تعتمد على هذه التقييمات عند صوغ برامج المساعدة التقنية أو تنفيذها.

13- وقد نظر الفريق العامل في بعض جوانب هذا الموضوع في اجتماعيه العاشر والحادي عشر المعقودين في عامي 2019 و2020. وناقش الفريق العامل في اجتماعه العاشر الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها. وناقش في اجتماعه الحادي عشر فعالية هيئات مكافحة الفساد. واسترشدت المناقشات بورقات معلومات أساسية أعدتها الأمانة<sup>(2)</sup>. وإضافة إلى ذلك، ترد في الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2023/1 لمحة عامة عن التدابير الرامية إلى دراسة الأطر والإجراءات المالية والمحاسبية من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة الفساد.

14- وأشارت الدول الأطراف المبلغة إلى أنها اعتمدت آليات لتقييم فعالية سياسات مكافحة الفساد. وبعض تلك الآليات، أي التقييمات اللاحقة، استُخدمت أيضاً لتقييم تشريعات مكافحة الفساد.

15- بيد أن الردود التي تلقتها الأمانة تجسد التحديات الكامنة في تقييم فعالية تدابير وأدوات مكافحة الفساد. وأبلغت معظم الدول الأطراف عن استخدام وظيفتي الرقابة ومراجعة الحسابات لتقييم التنفيذ، ولكنها

(2) انظر ورقة المعلومات الأساسية التي تتناول "الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها" (المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) [CAC/COSP/WG.4/2019/2] المتاحة على الرابط الشبكي:

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup4/2019-September-4-6/V1904637e.pdf>

ورقة المعلومات الأساسية بشأن تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (الفقرتان 1 و2 من المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) (CAC/COSP/WG.4/2020/4) المتاحة على الرابط الشبكي:

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup4/2020-June-9-10/V2004538e.pdf>

أبلغت بدرجة أقل عن فعاليته وأثره. وأبرزت بعض الدول الأطراف هشاشة النهج القائمة على التصور، وكشفت التقارير المقدمة عدم وجود معايير ومنهجيات وأدوات دولية متسقة من أجل إجراء هذه التقييمات.

16- ويتسق ذلك مع نتائج الاستعراضات في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. وكان أحد أشيع التحديات المستبانة في تنفيذ المادة 5 عدم وجود منهجيات لقياس ما أُحرز من تقدم وما تحقق من أثر<sup>(3)</sup>.

## باء - الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة التي تواجهها الدول في تقييم تدابير وسياسات مكافحة الفساد وتدابير التصدي الوطنية

17- ذكرت جميع الدول الأطراف المبلغة أنها اعتمدت إما تشريعات أو سياسات تنص على إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية و/أو التدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد. واستشهدت معظم الدول الأطراف بالسياسات كأساس لإجراء التقييمات. ويحدد القانون السلطة أو السلطات المسؤولة عن هذه التقييمات.

18- وفي حالة القوانين، أشارت بعض الدول الأطراف إلى وجود آليات للتقييم، رغم أن التقييمات تجري في معظم الحالات على أساس مخصص. وتراوح تواتر تقييم التدابير الإدارية من التقييم على أساس ربع سنوي إلى التقييم كل سنتين.

19- وعلى الرغم من أن جميع الدول الأطراف المبلغة أشارت إلى أنها أجرت أو هي بصدد إجراء تقييمات دورية لتدابير وسياسات مكافحة الفساد، فُدمت معلومات محدودة عن المنهجية والعمليات المتبعة. وأبلغ عدد قليل من الأطراف في الدول عن تحديات فعلية في إجراء مثل هذه التقييمات أو عن أثرها.

### 1- الهياكل أو المؤسسات المسؤولة عن تقييم الصوصك القانونية و/أو السياسات و/أو التدابير الإدارية ذات الصلة

20- أشارت معظم الدول الأطراف المبلغة إلى أن هيئاتها الوقائية المعنية بمكافحة الفساد تمثل الجهات المؤسسية الرئيسية المسؤولة عن تقييم الصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة. ولكن في بعض الدول الأطراف تجري التقييمات مؤسسات أخرى مثل سلطات الرقابة أو السلطات القضائية. وفي بعض الدول الأطراف، تتولى نفس المؤسسات أو الهياكل المسؤولة عن تقييم الصوصك القانونية والتدابير الإدارية. وفي بلدان أخرى تُقيم الصوصك القانونية والتدابير الإدارية من جانب هياكل أو مؤسسات مختلفة.

#### الهياكل أو المؤسسات المسؤولة عن تقييم الصوصك القانونية والسياسات والتدابير الإدارية

21- أشارت بوركينا فاسو إلى أن هيئتها الحكومية العليا للرقابة ومكافحة الفساد مسؤولة عن إجراء تقييمات للصوصك القانونية والتدابير الإدارية كل سنتين.

(3) انظر التقرير المواضيعي الذي أعدته الأمانة عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [CAC/COSP/IRG/2022/3] المتاح على الرابط الشبكي:

[https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/13-17June2022/CAC-COSP-IRG-2022-3/V2201760\\_E.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/13-17June2022/CAC-COSP-IRG-2022-3/V2201760_E.pdf)

- 22- وأفادت الصين بأن الهيئة المركزية المعنية بتقعد الانضباط ولجنة الإشراف الوطنية ومجلس الشعب الوطني والإدارات المعنية في مجلس الدولة تتولى مسؤولية إجراء تقييمات للصوصك القانونية والتدابير الإدارية.
- 23- وأفادت مصر بأن لجنتها الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد تجري تقييمات دورية للتشريعات والقواعد التنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتقدم على أساسها توصيات وتعديلات تشريعية إلى الوزارات المعنية.
- 24- وفي اليونان، تتولى هيئة الشفافية الوطنية مسؤولية تقييم السياسات والتدابير التشريعية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه. وتتمتع الهيئة بالاستقلالية في تحديد إجراءات تقييم الصوك ذات الصلة.
- 25- وأشار الأردن إلى أن سلطات متعددة تتولى مسؤولية تقييم فعالية تدابير البلد القانونية والإدارية لمكافحة الفساد، بما في ذلك المجلس القضائي/النيابة العامة، والبرلمان، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ووحدة مكافحة غسل الأموال/البنك المركزي، وديوان المحاسبة.
- 26- وأشارت ميانمار إلى أن عدة هيئات رقابية، بما فيها هيئة مكافحة الفساد، مسؤولة عن تقييم مدى كفاية الصوك القانونية والتدابير الإدارية لمكافحة الفساد.
- 27- وفي المملكة العربية السعودية، كلفت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالتقييم والاستعراض الدوريين للصوك القانونية والإدارية لمنع الفساد.
- 28- وفي دولة فلسطين، قامت هيئة مكافحة الفساد بتقييم واستعراض الصوك القانونية وكذلك إجراءات الكيانات الحكومية لضمان كفايتها في منع الفساد.
- الهيكل أو المؤسسات المسؤولة عن تقييم الصوك القانونية ذات الصلة*
- 29- أفادت الجزائر بأن سلطتها العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مسؤولة عن التقييم الدوري لمدى كفاية الصوك القانونية في تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. ويمكن للسلطة أن تقترح تعديلات تشريعية. وتضطلع هيئات أخرى بأدوار رقابية وتقييمية في مجالات تخصص كل منها. وهذه الهيئات هي الديوان المركزي لقمع الفساد، ومجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، وسلطة ضبط الصفقات العمومية وتقبوضات المرفق العام، والمجلس الأعلى للتوظيف العمومية.
- 30- وأفادت البحرين بأن ديوانها المعني بالرقابة المالية والإدارية استعرض تشريعات مكافحة الفساد. وأبلغت السلطات المعنية بنتائج هذه الاستعراضات.
- 31- وأشارت تايلند إلى أن مكتب المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكاتب مختلفة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تتولى المسؤولية عن رصد فعالية التشريعات.
- 32- وكذلك أبلغت عدة دول أطراف، منها أستراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وفرنسا، عن دور البرلمان أو اللجان البرلمانية في تقييم الصوك القانونية.

الهياكل أو المؤسسات المسؤولة عن تقييم التدابير الإدارية ذات الصلة

- 33- في معظم الدول الأطراف المبلغة، كان تقييم التدابير الإدارية مركزيا داخل مؤسسة واحدة، كثيرا ما تكون الهيئة الوقائية لمكافحة الفساد، وكان التقييم مستندا إلى المعلومات المقدمة من الوزارات المعنية. وفي دول أطراف أخرى، اشتركت عدة مؤسسات في مهمة التقييم. وفي الحالة الأخيرة، لم توضح الإسهامات المقدمة في بعض الأحيان مدى انخراط تلك المؤسسات في التعاون بين المؤسسات بغية تحسين تقييم كفاءة وفعالية تدابير مكافحة الفساد.
- 34- وأفادت ألبانيا أن المديرية العامة لمكافحة الفساد في وزارة العدل هي المؤسسة الرائدة المسؤولة عن تقييم التدابير الإدارية بالتنسيق مع مؤسسات أخرى.
- 35- وأشارت أذربيجان إلى أن هيئتها المعنية بمكافحة الفساد مسؤولة عن رصد تنفيذ برامج الدولة وخطط عملها لمكافحة الفساد.
- 36- وفي شيلي، تولت كيانات مختلفة مسؤولية تقييم المؤسسات والتدابير. وكان مكتب المراقب المالي العام مسؤولا عن مراجعة حسابات الكيانات الإدارية، بينما تولت لجنة النزاهة العامة والشفافية تحليل تدابير مكافحة الفساد.
- 37- وأفادت الصين بأن الهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط ولجنة الإشراف الوطنية تجري تقييمات لسياسات ولوائح مكافحة الفساد وتوصي بتعديلات لكي تدخلها الأطراف المعنية.
- 38- وأفادت قبرص بأن هيئتها المستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بسلطات واسعة للتقييم والرصد. ويمكنها أن تحدد مؤشرات لتقييم ما إذا كانت الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة في القطاع العام والخاص من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته قد حققت النتائج المتوقعة واتسقت مع الأهداف المتوخاة.
- 39- وفي ماليزيا، تولت اللجنة الوزارية الخاصة المعنية بمكافحة الفساد مسؤولية رصد وتقييم فعالية السياسات والتدابير التي تنظم تقديم الخدمات العامة وتلك التي لها أثر على حوكمة النظام الإداري الحكومي ونزاهته.
- 40- وأفادت البرتغال بأن الآلية الوطنية لمكافحة الفساد قد أنشئت مؤخرا كهيئة إدارية مستقلة تتولى المسؤولية، ضمن جهات أخرى، عن ضمان فعالية السياسات الرامية إلى الوقاية من الفساد.
- 41- وأفادت قطر بأن لجنة تابعة لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية مكلفة بوضع وتقييم سياسات وإجراءات الرقابة.
- 42- وفي سلوفاكيا، تتولى إدارة منع الفساد في المكتب الحكومي السلوفاكي المسؤولية عن صوغ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد. ولكن الوزارات المعنية تتولى مسؤولية تنفيذ أقسام مختلفة من البرنامج وتقييم فعالية الإجراءات فيها.
- 43- وأشارت تايلند إلى أن مكتب المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكاتب مختلفة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تتولى المسؤولية عن تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية استنادا إلى الأهداف والمؤشرات المقررة.

44- وفي الإمارات العربية المتحدة، بينما يتولى ديوان المحاسبة في المقام الأول مسؤولية وضع وتنفيذ تدابير لمنع الفساد ومكافحته، فهو يؤدي أيضا مهام التقييم.

45- وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن المفوضية الأوروبية مسؤولة عن رصد التطورات في مجال مكافحة الفساد في جميع الدول الأعضاء فيه والإبلاغ عنها.

## 2- عمليات التقييم الدوري للصوصك القانونية و/أو السياسات و/أو التدابير الإدارية ذات الصلة

46- أبلغت الدول الأطراف عن عمليات مختلفة للتقييم الدوري للصوصك القانونية والسياسات والتدابير الإدارية. وأبلغ عن عمليتين رئيسيتين لتقييم الصكوك القانونية: تقييم لاحق لتقدير أثر القانون؛ واستعراض يهدف إلى كشف أخطار الفساد المحتملة والثغرات التي قد تقضي إليه قبل سن القانون. وفيما يتعلق بتقييم السياسات والتدابير الإدارية، قدمت الدول الأطراف معلومات عن التقييمات الكمية المستندة إلى مقاييس ومؤشرات محددة وتحليل إحصائي محدد، فضلا عن تقييمات نوعية تستند إلى مقابلات أو دراسات استقصائية مع طائفة من أصحاب المصلحة. وأبلغت عدة دول أطراف عن تقييمات أجريت على أساس المعايير الإقليمية والعالمية. وأشار عدد قليل من المخبين صراحة إلى فائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تيسر استخراج البيانات وتحليلها وقابلية التشغيل التبادلي بين قواعد البيانات المتاحة للاطلاع العام.

### عمليات التقييم الدوري للصوصك القانونية ذات الصلة

47- أبلغت الصين عن نظامها للتقييم ما بعد التشريع، الذي يهدف إلى تقرير ما إذا كانت تشريعاتها أثبتت فعاليتها في منع الفساد ومكافحته. وكان مكتب الشؤون التشريعية التابع لمجلس الدولة، ووزارة العدل بعد الإصلاح المؤسسي في عام 2018، هما السلطان المسؤولتان عن إجراء تقييمات سنوية بعد التشريع وتقييمات لاحقة لأثر التدابير الإدارية.

48- وأشارت قبرص إلى أن هيئتها المستقلة لمكافحة الفساد ترفع تقارير فصلية موجزة إلى هيئات حكومية مختلفة مشفوعة بتوصيات، تشمل توصيات بشأن تعزيز الإطار التشريعي لمنع الفساد ومكافحته. ويقدم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية. وبعد ذلك يجب أن تمثل الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد أمام لجنة تابعة لمجلس النواب من أجل مناقشة التوصيات المتلقاة والتدابير التي اتخذتها الجهات المختصة استجابة لها.

49- وفي ميانمار، ناقش مكتب هيئة مكافحة الفساد الدروس المستفادة من التحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها في اجتماعات أسبوعية.

50- وأفادت عُمان بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، يمكنه أن يكتشف، في إطار مهامه الرقابية، أوجه القصور في التشريعات السارية، وأن يناقش سبل الانتصاف الممكنة مع الجهة التي أخضعت للرقابة، وأن يزود وزارة العدل والشؤون القانونية بتعديلات مقترحة.

51- وفي قطر نفذت عمليات مراجعة لقياس فعالية الصكوك القانونية وفقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

- 52- وأبلغت جمهورية مولدوفا عن إجراء "التحصين من أجل مكافحة الفساد". واستعرض المركز الوطني لمكافحة الفساد مشاريع نصوص تشريعية ذات صلة بهدف استبانة وإزالة الثغرات المحتملة في محتواها التي قد تؤدي إلى مخاطر وقوع الفساد أثناء تنفيذ القانون.
- 53- واستعرضت لجنة إصلاح القوانين في جمهورية تنزانيا المتحدة مشاريع القوانين وقدمت المشورة والتوصيات إلى المؤسسات الحكومية المعنية.

#### عمليات التقييم الدوري للسياسات والتدابير الإدارية ذات الصلة

- 54- أشارت ألبانيا إلى أن وزارة العدل فيها، بصفتها المنسق الوطني لمكافحة الفساد، تكفل أن تشمل عمليات التقييم منهجيات للرصد وتضمن أن استعراض أدوات النزاهة، بما فيها استراتيجية مكافحة الفساد، يُجرى على أساس نصف سنوي وسنوي
- 55- وتناولت النمسا بالتفصيل منهجية التقييم التي اعتمدها المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد لقياس أثر استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد من خلال مؤشرات نوعية وكمية. ولاحظ المكتب أن التحدي الأكبر الذي يواجه التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير مكافحة الفساد هو صعوبة وضع مؤشرات موحدة ويمكن التحقق منها.
- 56- وشددت إيطاليا على أن قسما من خطتها السنوية الرامية إلى مكافحة الفساد يهدف إلى تعزيز الأدوات اللازمة لرصد كفاءة وفعالية تدابير مكافحة الفساد. وفي إطار الخطة، حددت المجالات المعرضة لمخاطر فساد كبيرة، وحددت عمليات ومؤشرات للتصدي للفساد في تلك المجالات، وأنشئت آليات لتقييم أداء تلك العمليات. وأشارت إيطاليا أيضا إلى خطر "الإفراط في القياس" وإلى التحديات المتعلقة بالقياس الإحصائي للفساد استنادا إلى مؤشرات التصور. وأبلغت إيطاليا عن بدء مشروع لوضع مؤشرات لقياس الفساد على الصعيد الإقليمي. وستنشر نتائج المشروع على موقع شبكي مخصص لذلك، ومن شأن تحليلها على مر الزمن أن يبسر تقييم فعالية تدابير مكافحة الفساد.

#### عمليات التقييم الدوري للصوصك القانونية و/أو السياسات والتدابير الإدارية ذات الصلة بمشاركة أفراد وجماعات من خارج القطاع العام

- 57- شددت عدة دول مبلغة، منها ألبانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا ورومانيا ومصر ومولدوفا والنمسا ونيكاراغوا، على إشراك الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في آليات التقييم الخاصة بها بغية ضمان عمليات شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. وغالبا ما تتخذ مشاركة هؤلاء الأفراد والجماعات شكل دراسات استقصائية واستبيانات تجرى عبر الإنترنت ومجموعات تركيز ومقابلات.
- 58- وفي مصر، أجريت مشاورات بشأن تنفيذ تشريعات مكافحة الفساد بين أطراف حكومية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.
- 59- وأشارت نيكاراغوا إلى أن خطتها الوطنية لمكافحة الفساد الفقر من أجل التنمية البشرية تنص على مشاركة المواطنين في عمليات رصد وتقييم تدابير مكافحة الفساد. وأجرى مكتب المراقب المالي العام تقييمات في إطار سلطته المتعلقة بمراجعة الحسابات وصاغ خططا لمراجعة الحسابات أيضا على أساس شكاوى المواطنين.



60- وأبلغت جمهورية كوريا عن التقييم السنوي الشامل للنزاهة، الذي تضمن تقييماً لجهود مكافحة الفساد التي تبذلها المؤسسات العامة وتقييماً لـ"مستوى النزاهة" فيها استناداً إلى استقصاءات المواطنين. واستند تقييم المؤسسات إلى تقييم مكتوب، بعد عمليات تفتيش موقعي نفذها خبراء خارجيون وداخليون للتأكد من تحقيق النتائج المتوقعة بناء على مؤشرات وضعتها المؤسسات العامة في بداية كل عام. وأجرت اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية تقييمات لتحديد "العوامل المسببة للفساد" في القوانين واللوائح، وأصدرت توصيات لمعالجة هذه العوامل ورصدت تنفيذها.

61- وقيمت رومانيا تنفيذ استراتيجيتها السابقة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال تنفيذ "استعراضات الأقران" المواضيعية التي أجرتها أفرقة من الخبراء، بما يشمل أفرقة من المجتمع المدني؛ وتقييم ومراجعة منتصف المدة للمؤسسات العامة؛ وتقييم نهائي يتضمن تقييماً لاحقاً لأثر الاستراتيجية. ويسرت منابر من القطاع الخاص والمجتمع المدني، استعراضات النظراء المواضيعية.

*عمليات التقييم الدوري للصدوك القانونية و/أو السياسات والتدابير الإدارية ذات الصلة بناء على المعايير الإقليمية والعالمية*

62- أشارت عدة دول مبلغة، منها أذربيجان وبولندا وسلوفاكيا وفرنسا ومصر، إلى آليات أو سياسات إقليمية وعالمية تتيح تقييم فعالية أطرها القانونية والمؤسسية في مكافحة الفساد. وأشار إلى آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتقييمات التي أجراها صندوق النقد الدولي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول المناهضة للفساد ولجنة الخبراء المعنية بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أبلغت بولندا عن سياسة لتعزيز النزاهة ومنع الفساد في الشرطة، وهي سياسة وضعت استجابة للتوصيات الصادرة عن مجموعة الدول المناهضة للفساد.

63- وأشارت دول أطراف أخرى، منها جمهورية مولدوفا ورومانيا والنمسا، إلى أنها تسترشد بالمعايير الدولية أو تعمل مع المنظمات الدولية أو الجهات المانحة على وضع نظم للتقييم.

64- ولاحظ الاتحاد الأوروبي أوجه القصور في استخدام المؤشرات القائمة على التصور، التي لا تمثل سوى أداة واحدة من الأدوات المستخدمة في تقييمه لتدابير مكافحة الفساد. واستند التقييم النوعي للدول الأعضاء في الغالب إلى تحليل وقائعي للأطر القانونية والمؤسسية، وإلى الحوار والزيارات القطرية، وإلى إسهامات أصحاب المصلحة. وتضمنت هذه التقييمات أيضاً إشارات إلى التحديات والممارسات الجيدة. وبحث التقرير الثالث عن سيادة القانون، الذي نشر في عام 2022، التطورات في الإطار المتعلق بمكافحة الفساد في الدول الأعضاء وقدم توصيات لمعالجة نقاط الضعف.

*أثر التقييم الدوري للصدوك القانونية و/أو السياسات و/أو التدابير الإدارية ذات الصلة*

65- عرضت بعض الدول الأطراف، بما فيها أستراليا وسلوفاكيا والصين وفرنسا وميانمار، معلومات عن أثر آلياتها التقييمية على تشريعات مكافحة الفساد. وتمكنت الصين، من خلال إجراء التقييمات اللاحقة بانتظام، من تحديد ومعالجة الثغرات التي حددت في إطارها التشريعي والإداري. وفي فرنسا، أفضى تقييم لقوانين مكافحة الفساد، أجري على مدى ستة أشهر واستند إلى 50 جلسة استماع، إلى صياغة ونشر تقرير تقييمي مشفوعاً

بتوصيات. وفي ميانمار، عُدل قانون مكافحة الفساد لعام 2013 أربع مرات لمعالجة أوجه ضعف استبينت من خلال التقييمات. وأفادت سلوفاكيا بأن تقييم تشريعاتها أدى إلى تجريم جرائم فساد جديدة، وإدخال تعديلات على التشريعات القائمة، واعتماد تدابير من أجل الملاحقة القضائية لجرائم الفساد على نحو أكثر فعالية.

66- وأبلغت بعض الدول الأطراف أيضا عن أثر تقييماتها على سياسات وتدابير مكافحة الفساد.

67- وأشارت رومانيا إلى أن التقييم النهائي لاستراتيجيتها السابقة الوطنية لمكافحة الفساد قدم تحليلا لاستخدام الموارد للكفاءة والأثر. وأرشدت التوصيات الواردة في ذلك التقييم استراتيجية مكافحة الفساد التي وضعت لاحقا.

68- وأشارت صربيا إلى أنها وضعت منهجية لتقييم الأثر لتقرير ما إذا كانت مستويات الفساد في المجالات المعرضة للخطر قد انخفضت نتيجة لسياساتها وتدابيرها. وأرشدت نتائج تقييمات الأثر استعراض استراتيجيات مكافحة الفساد.

69- وفي سلوفاكيا، قيمت الوزارات المسؤولة عن قطاعات مختلفة من البرنامج التدابير المتخذة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد. ويجري تحديث البرنامج سنويا على أساس تلك التقييمات.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

70- توفر المعلومات التي قدمتها الدول المبلغة، التي ورد تلخيصها في ورقة المعلومات الأساسية هذه، سردا للجهود التي تبذلها الدول الأطراف لإجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. ولكن لم يتسن إجراء تقييم شامل بسبب العدد المحدود من التقارير المتلقاة.

71- ولعل الفريق العامل، يود أن ينظر، ضمن إطار مناقشاته، في نتائج الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والتحديات المستبانة فيما يتعلق بتنفيذ المادة 5.

72- ولعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في إطار التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير وسياسات مكافحة الفساد. وبوجه خاص، لعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف على إعطاء الأولوية لتوفير المعلومات عن منهجيات التقييم ومؤشراته وأدواته، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعن أثر تلك المنهجيات.

73- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في التقييم الدوري لكفاءة وفعالية تدابير مكافحة الفساد، وخصوصا في سياق النتائج المنبثقة عن آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، بغية إعداد خلاصة وافية للممارسات الجيدة والدروس المستفادة.